العدد (4099) السنة الخامسة عشرة - الخميس (28) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

لأول مرة يَطلق مصرف الرافدين خدمة الصراف الآلي الالكتروني لسحب الأموال من أي مكان، الأمر الذي عده خبير اقتصادي خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح وان كانت صغيرة، وفيما أكد أنها ستقلل التكاليف والوقت الذي يبذله الزبون للتعامل مع المصارف، وتخفض حاجة المواطن لاكتناز أمواله في البيوت، أشار إلى أن البنك المركزي يعد لبرنامج كبير وشامل لتعميم الوسائل الالكترونية في القطاع المصرفي.

تقلل حاجة المواطن للاكتناز وتحفظ أمواله من السرقة

الرافدين يطلق خدمة الصراف الآلي (ATM) لأول مرة

■ خبير: يعدها خطوة أولى ضمن برنامج كبير وشامل للتعامل الكترونياً في المصارف

□ بغداد / زهراء الجاسم

وكان البنك المركزي العراقي قد أطلق في ٥-١٢-٢٠١٦ المقسم الوطني الذي يسمح لحامل البطاقة الائتمانية الصادرة من أي مصرف حكومي وخاص سحب الأموال من أي جهاز صراف الآلي ATM منتشر في أنحاء البلاد، وفيما تم تطبيق هذه الآلية الائتمانية لمصرف التجارة العراقي وأربعة مصارف خاصة هي بغداد والشرق الأوسط وأشور والأهلي، لكنها لم تطبقها في مصرفي الرشيد والرافدين، حيث انتقد خبراء في المال والاقتصاد ذلك خاصة وإن دول العالم بدأت العمل بهذه الخدمة منذ انطلاق جهاز الصراف الآلي.

المكتب الاعلامي لمصرف الرافدين أعلن في بيان تلقت(المدى)، نسخة منه، عن افتتاح مركز خدمة الصراف الآلي الالكتروني المعمول به دولياً لتقديم الخدمات المصرفية المتميزة للمواطنين والموظفين لغرض سحب أموالهم عند الحاجة لها، مضيفاً إن "هذه الخطوة تحد أيضاً من مخاطر تعرض شرائح مختلفة من المواطنين الى عمليات سرقة كون الأموال التي يحملونها عبر هذه البطاقة لن تكون ظاهرة للعيان".

يقول الخبير الاقتصادي أحمد بريهي في حديث لـ"(المدى)، لقد تبنى البنك المركزي منذ فترة برنامجاً لتعميم الوسائل الالكترونية في المدفوعات، كما إن مصرف الرافدين كان من الاساس مسانداً لهذا البرنامج، حيث إن البنك المركزي مستمر باتجاه استخدام المزيد من الوسائل الالكترونية في القطاع المصرفي، مواصلاً: وحيث ناهيك عن سرعة المناقلات فيما بين الحسابات، فكل هذه العمليات تجري تدريجياً بشكل الكتروني سلسل، وبالنتيجة تنخفض التكاليف.

وتتميز السوق العراقية بقلة عدد المواطنين الذين يملكون حسابات مصرفية، وهو ما يتيح للمصارف هامشاً كبيراً لاستقطاب آلاف العملاء، لا سيما أن العراقيين يبحثون عن حزمة كاملة من الخدمات تتراوح بين الحسابات الجارية إلى خدمات التأمين وإلى الرهون العقارية، وهي خدمات ليست في السوق العراقية عروض كثيرة بشأنها، حيث كان الكثير من المواطنين يتهجون لإيداع اموالهم في المصارف الخاصة.ويبين بريهي: ان لهذه الخطوة أيضاً نتائج أخرى، فعندما يتاح للإنسان الحصول على العملة في اي وقت، لابد أن تنخفض حاجته للاحتفاظ بها، الأمر الذي سبق أن دعت له الصحافة الاقتصادية في العراق وأولها صحيفة المدى، التي ركزت في أغلب تقاريرها على ضرورة تقليل الاحتفاظ بالعملة لصالح زيادة أرصدة الحسابات المصرفية، كما كان لصحيفة المدى الكثير من التقارير التي حثت من خلالها القطاع المصرفي للتعامل بالأنظمة الالكترونية.

> المشروع سيؤمن كميات جيدة من المياه لاستخدامها للشرب والزراعة

ويستطرد قائلا: نعم إنها خطوة صغيرة في برنامج كبير لتطوير القطاع المصرفي،لكن الخطوات الكبيرة للتطور في الاقتصاد هي تراكم الخطوات وان كانت صغيرة لكن المحصلة الاجمالية ستكون كبيرة، فقد كان الجميع يقول ان زبائن المصارف ينفقون وقتا طويلا في مراجعاتهم، وهذه الخطوة إحدى الوسائل لتقليل الوقت المطلوب لمراجعة المواطن للمصارف، وبنفس الوقت عندما يصرف الزبون وقتاً هو كلفة اضافية، وحول سؤال هل يمكن للمواطن التعامل عبر هذه البطاقة خارج العراق، يؤكد بريهي: إننا اولاً يجب ان ننظر الى شروط استخدام هذه البطاقة، وهنا عندما يتجه مصرف الرافدين الى زيادة أرصدته لدى المصارف المراسلة في الخارج يستطيع الزبون عند ذاك استخدام هذا الكارت، لكن نحن نقول بكل الاحوال انها خطوة بالاتجاه الصحيح والمناسب.

وأضاف مصرف الرافدين عبر بيانه: إنه أطلق خدمة الصراف الآلي في العراق، وإنها ستكون من خلال اعتماد بطاقة الدفع الالكتروني (الماستر كارد وغيرها من بطاقة الدفع الاخرى) التي بحوزة المواطن لسحب أمواله في اي مكان يتواجد فيه.

وبطاقة الماستر الكارد هي بطاقة عالميّة تصدُر بالتّعاون مع مؤسّسات اقتصاديّة مُختلفة، وتوزّع تحت العلامة التجاريّة "ماستر كارد" التي تُعتبر واحدة من ثلاث علامات تجاريّة رئيسة للبطاقات المُعتمَدة حول العالم، ويتمّ التحكّم في الائتمان الممنوح لحاملي البطاقة عن طريق المؤسّسة الماليّة التي تُصدِر البطاقة، وليس شركة ماستر كارد.

مال وأعمال

■ العلاق وممثلو القطاعين العام والخاص يدرسون مشروع الشراكة بينهما

ترأس الأمين العام لمجلس الوزراء، مهدي العلاق، امس الأربعاء، اجتماعاً لممثلي القطاعين العام والخاص لدراسة مشروع قانون الشراكة بين القطاعين.

وذكر بيان للمكتب الإعلامي للعلاق، تلقت المدى نسخة منه، إن "الحاضرين ناقشوا اطلاعهم على التجارب العالمية الناجعة، وتزويد الدائرة القانونية بتعليمات ودليل مشروع القانون لغرض دراسته وتقديم الملاحظات بشأنه".

وأضاف إن "المجتمعين اقترحوا المضي بإجراءات عرض مشروع القانون على مجلس النواب بعد انتهاء مجلس شورى الدولة من تدقيقه، مقابل إصدار تعليمات خاصة بالشراكة بين القطاعين من قبل مجلس الوزراء، كما اوصوا بضرورة حل أية فقرات قانونية قد تتعارض مع التعليمات، الى حين تشريع مجلس النواب مشروع القانون".

وكان الأمين العام لمجلس الوزراء أكد في اجتماع سابق لممثلي القطاعين إن الدائرة القانونية ستتولى مراجعته خلال الأيام المقبلة، قبل رفعه لمجلس الوزراء وإحالته الى مجلس النواب لإقراره، مع إمكانية تبني نظام لهذا الغرض مع الأخذ بنظر الاعتبار توصيات ندوة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تعد الحل الأمثل لتأهيل وإنشاء بنى تحتية عراقية حديثة ومتطورة.

■ الكويت والعراق يبحثان تأسيس شركة لإدارة حقول النفط المشتركة

تجرى محادثات بين الكويت والعراق على قدم وساق فيما يخص حقول النفط المشتركة بين البلدين، وذلك للوصول إلى الشكل النهائي لآلية الاستغلال المشترك للحقول النفطية المشتركة، بحسب صحيفة كويتية.

وذكرت مصادر لـ"الجريدة" الكويتية أنه سيتم دراسة إنشاء شركة مشتركة من الجانبين للإشراف على الإنتاج وتوزيع الحصص حسب النسب، التي ستقررها الشركة المشتركة.

وبحسب المصادر، فإن المحادثات بهذا الشأن قطعت شوطاً طويلاً، وتكاد تكون في مراحلها النهائية، ولم يتبق سوى وضع خارطة طريق محددة لبدء الإنتاج المشترك.

وأشارت المصادر إلى أن حجم الإنتاج من تلك الحقول المشتركة يقع ضمن ستراتيجية الكويت لزيادة الإنتاج إلى ٤ ملايين برميل يومياً بحلول العام ٢٠٢٠.وتابعت ، إن الحقول المشتركة بين البلدين في حقل الرميلة على الجانب العراقي، يمثل الجزء الأكبر من الإنتاج فيما يتبقى على الحدود الكويتية حقل الرتقة والذي يمثل ثلث الإنتاج المشترك.

ويسعى البلدان إلى اختيار شركة نفط عالمية للتنقيب في الحقول المشتركة لمصلحة البلدين إضافة الى تحديد مخزون الحقول من النفط والغاز وحصة كل طرف فيه.

إعلانات

شراكة استراتيجية بين "زين كاش" و"المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" لتسهيل وصول مساعدات نقدية للنازحين في الانبار

بغداد، العراق - في ٢٧ كانون الأول ٢٠١٧: حرصاً منها على توفير أفضل الخدمات الإلكترونية لمشتركيها بسرعة وسهولة وأمان، أعلنت "زين كاش" إحدى أبرز بوابات الدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول والإنترنت في العراق عن عقدها اتفاقية تعاون مع "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (UNHCR)) وتتمثل الغاية الأساسية للمفوضية هو حماية حقوق ورفاه اللاجئين والنازحين ويتضمن ذلك توفير المأوى لهم ومساعدتهم على إعادة بناء حياتهم. تعمل المفوضية جنباً إلى جنب مع الشركاء والمجتمعات المحلية لضمان أن يحظى كل شخص بالدعم الذي يحتاجه.

وتقدّم بموجبها مساعدات نقدية للعائلات العراقية المتأثرة بالنزاعات وتداعيات النزوح الداخلي. وتندرج هذه الخطوة في إطار المسؤولية الإجتماعية التي تلتزم بها منصة "زين كاش" في سبيل تسهيل تحويل الأموال إلى النازحين ما يضمن لهم حياة كريمة.

وحول الموضوع، قال متحدث باسم "زين كاش": "تهدف هذه الشراكة لتوفير وسائل وحلول تلبي متطلّبات النازحين وتخفّف من وطأة ظروفهم الصعبة خصوصاً تلك الأسر التي نزحت من منازلها ولجأت إلى مناطق نائية. فنحن ندرك تماماً الظروف التي أحاطت بنزوح تلك العائلات، حيث تركت وراءها الغالي والرخيص، باستثناء هواتفها المحمولة لأنها من أساسيات الصمود التي أتاحت لها البقاء على تواصل مع أفرادها وأقاربها من جهة، وسلوك الطرق الأكثر أماناً من جهة أخرى". مضيفاً: "ولأن شركة "زين كاش" تصغي لاحتياجات المجتمع وسط التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها، عقدت هذه الشراكة لتسهيل إرسال المنح المالية المخصّصة له إلكترونياً بطريقة سريعة وآمنة وفعّالة". تجدر الإشارة إلى أن "زين كاش" هي محفظة إلكترونية مرتبطة برقم شريحة المستفيد من هذا البرنامج. ففي المرحلة الأولى، تعمد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تسجيل أرقام هواتف النازحين، وتسليمها لشركة "زين كاش" في فرعها المتواجد في محافظة الأنبار لبدء عملية تحويل الأموال للعائلات النازحة. ويتلقى المستفيد رسالة نصّية قصيرة تتضمن قيمة المبلغ المحوّل إلى محفظته والرصيد المتبقّي. وبموجبها، سيتمكن المستفيدون من تحويل أموالهم إلى محفظة أحد أنسبائهم أو سحبها نقداً بشكل كلّي أو جزئي عبر زيارة الوكلاء المعتمدين في مناطق تواجدهم وحتى تلك القريبة من مواقع النزاعات. ويمكن التحقق من رصيد الحساب عبر الاتصال على الرقم * ثم ٢١٠ ثم # أو عبر تطبيق الهاتف المحمول. كما أن حساب محفظة "زين كاش" محصّن برمز سري يتألف من أربعة أو ستة أرقام يضعها المستفيد لحماية محفظته.

ومن المتوقع أن تساهم هذه الشراكة الاستراتيجة في ابتكار حلول فعّالة تسهّل أمور الأسر النازحة، وتذلّل العقبات التي تواجهها من خلال تأمين احتياجاتها الأساسية وتضمن وصول المساعدات لمن يستحقها وتمنع عمليات الغش والسرقة. تعتمد المفوضية بشكلٍ شبه كامل على التبرعات المقدمة من الحكومات والأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية الدولية والقطاع الخاص. تعمل المفوضية على مدار العام لجمع الأموال لبرامجنا ومعالجة حالات الطوارئ الجديدة عند حدوثها.

وزارة النقل
الشركة العامة لإدارة النقل الخاص

القسم : قسم الاملاك والعقارات
العدد: ٢١٨٧٦
التاريخ: ٢٠١٧/١٢/٢٥

إعلان رقم (٢١٨٧٦)

تعلن الشركة العامة لادارة النقل الخاص عن اجراء مزايدة علنية لتأجير الخطوط المدرجة ادناه في محافظة (ديالى) في اليوم (الثلاثين) تبدأ اعتباراً من اليوم التالي لنشر الاعلان وفقاً لقانون بيع وايجار أموال الدولة المرقم (٢١) لسنة ٢٠١٣ والشروط التي يمكن الحصول عليها من قسم الشركة اعلاه لقاء مبلغ (٥٠٠٠) دينار غير قابلة للرد. فعلى الراغبين الحضور في الساعة الحادية عشر في قسم الشركة في محافظة (ديالى) على أن يقدم المزايد كتاب يؤيد براءة ذمته من الضريبة معنون إلى (الشركة العامة لادارة النقل الخاص) وهوية الاحوال المدنية وشهادة الجنسية او البطاقة الوطنية الموحدة) وبطاقة السكن (النسخة الاصلية) ودفع التامينات القانونية البالغة ٢٠٪ مضروبا في عدد سنين العقد بصك مصدق ويتحمل من ترسو عليه المزايدة اجور خدمة بنسبة ٢٪ وكذلك يتحمل الناكل فرق البدلين في عدد سنين العقد وفي حالة مصادفة موعد المزايدة عطلة رسمية تجري المزايدة في اليوم التالي:

ت	اسم العقار	التأمينات	الملاحظات
١	خطوط مرآب بني سعد / خطان	١,٦٥٣,١٧١ مليون دينار	
٢	خطوط مرآب ابي صيدا / خطان	٧٠١,٧٨٤ ألف دينار	
٣	خطوط مرآب قره تبه / ٧ خطوط	١,٢٤٧,٦١٦ مليون دينار	
٤	خطوط الداخلية لمرآب بلدروز / ٦ خطوط	٢,٢٢٢,١١٥ مليون دينار	

مدة الايجار سنة واحدة... يدفع بدل الايجار قسط واحد لكل سنة

المهندس
قيس سلمان هاشم الميالي
المدير العام وكالة